

تفسير البحر المحيط

@ 397 فأما من صرف فإنه يعني مصراً من الأمصار غير معين ، واستدلوا بالأمر بدخول القرية ، وبأنهم سكنوا الشام بعد التيه ، وبأن ما سألوه من البقل وغيره لا يكون إلا في الأمصار ، وهذا قول قتادة والسدي ومجاهد وابن زيد . وقيل : هو مصر غير معين لكنه من أمصار الأرض المقدسة ، بدليل : ادخلوا الأرض المقدسة . وقيل : أراد بقوله : مصراً وإن كان غير معين مصر فرعون ، وهو من إطلاق النكرة ، ويراد بها المعين ، كما تقول : ائتني برجل ، وأنت تعني به زيدا . قال أشهب ، قال لي مالك : هي مصر قرينك مسكن فرعون . وأجاز من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين أن تكون مصر هذه المنوَّنة هي الإسم العلم . والمراد بقوله : { ءانِ * تَبَوَّءَ لِقَوْمِكُمْ مَا بَمِصْرَ بَيْدُوتًا } ، قالوا : وصرف ، وإن كان فيه العلمية والتأنيث ، كما صرف هند ودعد لمعادلة أحد السببين ، لخفة الإسم لسكون وسطه ، قاله الأخف 5 ، أو صرف لأنه ذهب باللفظ مذهب المكان ، فذكره فبقي فيه سبب واحد فانصرف . وشبهه الزمخشري في منع الصرف ، وهو علم بنوح ولوط حيث صرفا ، وإن كان فيهما العلمية والعجمة لخفة الإسم بكونه ثلاثياً ساكن الوسط ، وهذا ليس كما ذهبوا إليه من أنه مشبه لهند ، أو مشبه لنوح ، لأن مصر اجتمع فيه ثلاثة أسباب وهي : التأنيث والعلمية والعجمة . فهو يتحتم منع صرفه بخلاف هند ، فإنه ليس فيه سوى العلمية والتأنيث ، على أن من النحويين من خالف في هند ، وزعم أنه لا يجوز فيه إلا منع الصرف ، وزعم أنه لا دليل على ما ادعى النحويون من الصرف في قوله : % (لم تتلفع بفضل مئزرها دعد % .

ولم تسق دعد في العلب .

%) .

وبخلاف نوح ، فإن العجمة لم تعتبر إلا في غير الثلاثي الساكن الوسط ، وأما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط فالصرف . وقد أجاز عيسى بن عمر منع صرفه قياساً على هند ، ولم يسمع ذلك من العرب إلا مصروفاً ، فهو قياس على مختلف فيه مخالف لنطق العرب ، فوجب اطراحه . وقال الحسن بن بحر : المراد بقوله مصراً ، البيت المقدس ، يعني أن اللفظ ، وإن كان نكرة ، فالمراد به معين ، كما قلنا في قول من قال : إنه أراد به وإن كان نكرة مصر المعينة . وأمّا من قرأ مصر بغير تنوين ، فالمراد مصر العلم ، وهي دار فرعون . واستبعد بعض الناس قول من قال : إنها مصر فرعون ، قال : لأنهم من مصر خرجوا ، وأمروا بالهبوط إلى الأرض المقدسة لقتال الجبارين فأبوا ، فعذبوا بالتيه أربعين سنة لتخلفهم عن قتال

الجبارين ، ولقولهم : { اذْهَبْ اَنْتَ * وَرَبُّكَ فَقاتِلْ اِزْزَا هَاهُنَا * }
قَاعِدُونَ } ، فماتوا جميعاً في التيه ، وبقي أبناؤهم ، فامتلوا أمراً ، وهبطوا إلى
الشام ، وقاتلوا الجبارين ، ثم عادوا إلى البيت المقدس . ولم يصرح أحد من المفسرين
والمؤرخين أنهم هبطوا من التيه إلى مصر . انتهى كلامه . فتلخص من قراءة التنوين : أن
يكون المراد مصراً غير معين لا من الشام ولا من غيره ، أو مصراً غير معين من أمصار الشام
، أو معيناً ، وهو بيت المقدس ، أو مصر فرعون ، فهذه أربعة أقوال . .

{ فَإِنْ لَكُمْ مَسْأَلَةٌ } : هذه الجملة جواب للأمر ، كما يجاب بالفعل
المجزوم ، ويجري فيه الخلاف الجاري فيه : هل ضمن اهبطوا مصراً معنى أن تهبوا أو أضمر
الشرط ؟ وفعله بعد فعل الأمر كأنه قال : أن تهبوا مصراً فإن لكم ما سألتم ، وفي ذلك
محدوفان : أحدهما : ما يربط هذه الجملة بما قبلها ، وتقديره : فإن لكم فيها ما سألتم .
والثاني : الضمير العائد على ما ، تقديره : ما سألتموه ، وشروط جواز الحذف فيه موجودة
، وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب : سألتم : بكسر السين ، وهذا من تداخل اللغات ،
وذلك أن في سأل لغتين : إحداهما : أن تكون العين همزة فوزنه فعل . والثانية : أن تكون
العين واواً تقول : سأل يسأل ، فتكون الألف منقلبة عن واو ، ويدل على أنه من الواو ،
وقولهم : هما يتساولان ، كما تقول : يتجاوبان ، وحين كسر السين توهم أنه فتحها ، فأتى
بالعين همزة ، قال الشاعر :